

لم يجزوا في شئ من شئ عنده بل هو من أصله وشبهه  
 بعض خواص من ذلك الأمر فقد اجمع الجاهل المصل والمكينة  
 ولم يفرق عليه اى على هذا الاختلاف في كتب القوم والذى  
 يلوح من كلام القوم الظاهرة المراد بالقوم علماء البيان  
 كلمهم فيؤخذ بالاتفاق وعدم الاختلاف فيه فيكون بالضرورة  
 من عدم العثور على الخلاف الى العثور على الاتفاق من اثر  
 الضرر كشيء اللون ورثاته الرئية والهرال بالعلم  
 البشيع اى الكبر والحق ان زاد عتية اثبت لاش  
 العترة رخصة العلم ليصح بفرع قوله فيكون اه عليه ويكون  
 الاذقة تخيلا فقد ذكر المشبه في هذه المكنية بغير لفظ  
 المشبه وبغير الموضوع علم بل لفظ الكبا وهو غيرهما  
 وتحقيق ذلك البيان فيه محال و اشارة الى الرد على المعنى  
 في نقل الرد على الاطلاق وما يذكر زيادة عليها اى  
 تحقيق ما يذكر زيادة عليها ويحتمل ان يكون محطوفا  
 على تحقيق لان الاهتمام بالرد دون الاهتمام بالتخييلية

تأمل

فليس جمع محلب من الحلب بمعنى المخرج والحدوث كذا في القاموس  
 بمعنى لفظ كل سبع يفهم منه ان الظفر اعم من المحلب  
 يطلق على ظفر كل حيوان والظفر لما لا يصدر من كل  
 حيوان طائر او مائتيا انسانا او غيره وح يكونا بينهما  
 مباينة ويفهم منه ان المائتيا القائل لا يطلق عليه ذوا الظفر  
 ولا ذوا المحلب تأمل ونسب زيادة على القرينة فيكون ترجيح  
 سوى صاحب الكشاف فانه يجوز كون ذلك الامر مستجلا في  
 معناه المجازي ايضا مستجلا لفظه على حذف المضاف ويجوز  
 الاستخدام ايضا وانما المجاز في الاثبات لا في اللفظ لانه الاثبات  
 هو المعنى وبعدها كانه الاصل واما لفظ الملايم فانه في موضع  
 الاصل ومع البيان الترخيها القاهر انما بيان هو قوله وانما المجاز  
 في الاثبات فانه وقع من السلف بيان فالوجه تسمية قرينة المكنية  
 مجاز في الاثبات كما سيصح به عما قريب فيما رأينا ما صدقته  
 وكثيرا مما يجعل المصدر حينا والمعنى ليس كلام السلف في ملة  
 ردئتنا كلمة مهم في هذا المقام الا والتخييلية او موصولة